اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

9 April 2002
Arabic
Original: English

الدورة الأولى
نيويورك، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

ورقة عمل مقدمة من مصر نيابة عن التحالف من أجل خطة جديدة

(آيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا)

أعاد وزراء خارجية، أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، في البلاغ الوزاري الصادر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، التأكيد على عزمهم على مواصلة مبادرة الخطة الجديدة بهمة لا تفتر. وفي هذا الصدد، تشكل الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ بداية الدورة الجديدة لاستعراض المعاهدة. وهي تمثل فرصة أولى مهمة للدول الأطراف في المعاهدة لاستعراض سير المعاهدة منذ أن اعتمدت، بتوافق الآراء، الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

ونتوقع أن نقوم، إبان دورة الاستعراض هذه، بتقييم ما أحرز من تقدم في مضمار نزع السلاح النووي وأن نأخذ علما بما استجد من تطورات منذ مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ وأن ندرس ما يلزم اتخاذه من تدابير إضافية مواصلة لمبادرتنا المشتركة الرامية إلى جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية.

ومن رأينا أن الدورة الأولى للجنة التحضيرية ينبغي أن تعالج المسائل الإجرائية اللازمة للمضي قدما في عملها ولكنها ينبغي أن تدرس أيضا المسائل الجوهرية على نحو ما تقرر في نتائج مؤتمري ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وعليها أن تركز تركيزا شديدا على نزع السلاح النووي حتى تكفل أن تورد الدول سردا وافيا في تقاريرها لما أحرزته من تقدم في تحقيق نزع السلاح النووي.

090402 090402 02-32122 (A)
0232122

ونود، في هذا الصدد، أن نعرب عن خيبة أملنا من أن توقعات التقدم التي تمخض عنها مؤتمر الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ لم تتحقق حتى الآن. وقد حدث قدر يسير من التقدم في تنفيذ الخطوات الثلاثة عشرة المتفق عليها في ذلك المؤتمر.

ولا يزال القلق يساورنا لأن الالتزام بتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية والمذاهب الدفاعية لم يتجسد بعد. ولا يتماشى عدم إحراز التقدم هذا مع التعهد الذي لا لبس فيه الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية. وفضلا عن ذلك، يساورنا قلق عميق بشأن النهج التي أخذت في الظهور بشأن دور الأسلحة النووية في المستقبل كجزء من الاستراتيجيات الأمنية الجديدة.

وإضافة إلى ذلك، ليس هناك ما يدل على وجود جهود تُشرك جميع الدول الخمسة الحائزة للأسلحة النووية في العملية المفضية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. وعلى النقيض من ذلك، هناك مؤشرات تثير القلق على تطوير أجيال جديدة من الأسلحة النووية.

ونعيد التأكيد على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تقدم إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضمانات أمنية ملزمة قانونا يتم التوصل إليها من خلال مفاوضات متعددة الأطراف. وريثما تختتم هذه المفاوضات، ينبغي على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتقيد على نحو تام بالتزاماتها الحالية في هذا الصدد.

ويتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم باتباع سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية بحسبان ذلك تدبيرا فعليا مؤقتا يساعد على تحقيق نزع السلاح النووي.

ورغم أن تقليص نشر الأسلحة النووية وتخفيض حالة تشغيلها يمثلان مؤشرا إيجابيا، فإنهما لن يكونان بديلا للتخفيضات التي لا رجعة فيها وللقضاء التام على الأسلحة النووية. ومن اللازم أن تضفي الدول الحائزة للأسلحة النووية الطابع الرسمي على إعلاناتها من جانب واحد بتضمينها في اتفاق ملزم قانونا يتضمن أحكاما تكفل الشفافية والتحقق وعدم النكوص.

ومما يثير القلق أن الإخطار بالانسحاب الذي قدمته إحدى الدول الأطراف في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وما يمثله من عنصر اضطراب

إضافي وما له من تأثير على الاستقرار الاستراتيجي بوصفه عاملا مهما يساهم في نزع السلاح النووي وتيسيره قد يكون له عواقب وخيمة على الأمن العالمي في المستقبل ويوجد مسوغات ظاهرة لاتخاذ تدابير تمليها شواغل جانب واحد فحسب. فأي تدبير، بما في ذلك تطوير أنظمة الدفاع ضد القذائف، قد يؤثر سلبا على نزع السلاح النووي وعلى عدم انتشار الأسلحة النووية، يشغل بال المجتمع الدولي. ويساورنا القلق بشأن احتمال تجدد سباق التسلح في الأرض وفي الفضاء الخارجي.

ونعيد التأكيد على أن كل مادة من مواد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملزمة للدول الأطراف المعنية في جميع الأوقات والظروف. ومن اللازم أن تعتبر جميع الدول الأطراف مسؤولة مسؤولية تامة عن الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وعلى الرغم من أن تنفيذ نظام الرصد الدولي في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد مضى قدما، فإن هذه المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، نؤكد على ما للتوقيعات والتصديقات من أهمية وطابع ملح للتبكير بدخول المعاهدة حيز النفاذ دون إبطاء أو شروط. وريثما يتحقق ذلك، فمن الضروري التمسك بإيقاف اختبارات تفجيرات الأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى والإبقاء على هذا الإيقاف ريثما تدخل اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. والالتزام الصارم بمقاصد المعاهدة وأهدافها وأحكامها أمر لا سبيل إلى اجتنابه.

ويساورنا القلق لأن الدول الثلاثة[1] التي تشغل منشآت نووية غير خاضعة للضمانات لا زالت تتمسك بخيار الأسلحة النووية فلم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و لم تتخل عن ذلك الخيار. وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن يتحلى باليقظة إزاء أية خطوات من شأنها أن تفل عزمه على منع انتشار الأسلحة النووية.

ومن جانب آخر، نعيد التأكيد على أن أي افتراض بالحيازة غير المحدودة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يتماشى مع وحدة نظام منع انتشار الأسلحة النووية وقابليته للاستمرار ومع الهدف الأوسع نطاقا المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

(١) الهند وباكستان وإسرائيل.

وقد عقدنا العزم على أن نسعى بهمة لا تفتر لتحقيق التنفيذ التام والفعلي للاتفاقات الجوهرية التي تم التوصل إليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وتمثل تلك الحصيلة الركيزة اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي.

ونقدم وثيقة عمل لهذه الدورة الأولى توضح بقدر أكبر من التفصيل مواقفنا من الالتزام بموجب المادة السادسة بتحقيق نزع السلاح النووي ونطلب إلى الأمانة العامة تعميمها كوثيقة رسمية لهذه الجلسة.